الهويات الفرعية
واثرها في الواقع السياسي العراقي

المدرس الدكتورة
رنا مولود شاكر (*)

مقدمة:

ان الهوية الوطنية تعد المحدد الفعلي للوجود التاريخي والجغرافي لاي مجتمع، كما انها تشكل طبيعة الخصوصية الفكرية والثقافية اذ تعد السمة الجوهرية والثابته له، وتظهر مدى تطوره الحضاري والسلوكي، وقدرتهم على تحقيق حاجاتهم وغاياتهم وفق قيمهم ومبادئهم الاخلاقية والاجتماعية. وفي ظل عالم اليوم تتزاحم الهويات الفرعية وتسعى للهيمنة على الهوية الوطنية، وفي العراق سادت هذه الظاهرة لان البناء الفكري والسياسي للهوية الوطنية الاقل تطورا والاكثر ضعفا امام تلك الهويات الاخرى، لاسيما ان هناك دوافع سياسية واجتماعية تعمل على تغذية روح الانتماء والولاء للهويات الفرعية بعيدا عن هوية الوطن، من اجل حماية موروثها الفكري والثقافي والديني، وسعيا للحفاظ على المكتسبات السياسية التي يمكن ان تحققها.

ان الهوية الوطنية من اكثر القضايا الجدلية التي يعاني منها العراق فكريا وسياسيا وثقافيا، ومنذ تاسيس الدولة العراقية وحتى يومنا هذا لازالت تمثل اشكالية واقعية تؤثر على تحقيق الاستقرار السياسي في العراق.

(*) مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد.

فرضية البحث: ان الهويات الفرعية وتناميها في العراق بشكل كبير كانت سببا رئيسا في تاثيرها على الواقع السياسي العراقي وعدم تحقيقه للاستقرار المنشود.

وتم تقسيم البحث الى ثلاثة مباحث رئيسة وكالآتي:

المبحث الاول: ماهية الهوية وجذورها التاريخية

المبحث الثاني: اشكالية الهوية العراقية بعد عام ٢٠٠٣

المبحث الثالث: إستراتيجية بناء هوية وطنية عراقية

المبحث الاول: ماهية الهوية

اولا: مفهوم الهوية

يعد مفهوم الهوية من المفاهيم التي تعاني من اشكالية التعريف بشكل واضح، كما المفاهيم الاخرى في العلوم الاجتماعية عامة، واشكالية ايجاد تعريف محدد لهذا المفهوم مرتبط اساسا بكونه مفهوما متشابكا لانه يتداخل مع مفاهيم ومجالات اخرى في العلوم الاجتماعية والانسانية، كما ان هذا التشابك قد ازداد بشكل اعمق عندما اصبحت الهوية مسألة محورية فكريا ومعرفيا لتصبح قضية يهتم بها الكثير من المختصين والباحثين الذين عملوا على دراستها وتفسيرها وفقا لرؤيتهم الفكرية او الفلسفية او الايديولوجية وحتى السياسية.

وقد اشار الفارابي الى مفهوم الهوية بالقول" هوية الشيء وعينيته وتشخصه وخصوصيته و وجوده المنفرد له كل واحد وقولنا انه هو اشارة الى هويته وخصوصيته ووجوده المنفرد له الذي لايقع فيه إشراك"[1]، ومعنى ذلك ان الفلاسفة العرب اشتقوا كلمة الهوية من الضمير(هو) ليكون دلالة فلسفية وفكرية يشير الى كينونة الشيء او ذاته، وهناك من يعرف الهوية بأنها" عبارة عن التشخص وقد تطلق على الوجود الخارجي او على الماهية مع التشخص وهي الحقيقية الجزئية وقد تلق على الذات الالهية فهوية الحق

[1] محمد عادل الشرح، إشكالية الهوية في الفكر الإسلامي الحديث، دار الفك للطباعة والنشر، دمشق، ٢٠١١، ص٢٥.

هي عينه، كما تطلق الهوية على الشيء من جهة ما هو أحد" [٢]، وهذا التعريف هو دلالة على الشيء بوصفه منفردا متميزا عما حوله، وهو ايضا يقترب من المعنى المعاصر لمفهوم الهوية في اللغة الانجليزية (Identity) والذي يستخدم على نطاق واسع وهو يعني مطابقة الشيء لنفسه او ما يشابهه، ويرى نديم بيطار "ان الهوية ترتبط بوجود الامة لان هويتها بالاصل هي ذلك التاريخ الذي يشكل تلك الهوية وهي لاتوجد خارج مجتمع التاريخ لان الامة وحدها من تملك الهوية سواء كانت جماعة صغيرة ام كبيرة بشر تماثل افرادها وانصهارهم في الوجود الجماعي"[٣]، اذن هذا التعريف يوضح لنا ان الهوية نتاج لتاريخ مشترك والاخير دفع كل المنضوين فيه للعمل بشكل متواصل وجاد لخلق نوع من التوافق فيما بينهم، واسسوا سمات مشتركة تجمعهم في هوية ما تؤكد على نمط التشابه مع بعضهم البعض وبذات الوقت تحدد اوجه الاختلاف والتميز عن غيرهم على اساس هويتهم، وتعد الهوية القومية العربية والهوية الاسلامية والهوية القومية السلافية وغيرها امثلة واضحة على ذلك، واشار احد الباحثين ان الهوية" مفهوم اجتماعي نفسي يشير الى كيفية ادراك شعب ما لذاته وكيفية تمايزه عن الاخرين وهي تستند الى مسلمات ثقافية عامة مرتبطة تاريخيا بقيمة اجتماعية وسياسية واقتصادية"[٤].

لكن هناك من يرى العكس، بمعنى ان الهوية ليست بالضرورة مرتبطة بجماعة ما او مجتمع معين او تمثل امتداد له، وانما "معبرة عن وحدة الذات (الانا) لان اصل الهوية هو تعبير عن حقيقة الشيء المطلق اي الشخص وهذا التعبير يتضمن صفاته الجوهرية والسلوكية التي تميزه عن غيره"[١]، وهذه الرؤية تبناها الفكر السياسي الغربي لاسيما

---

[٢] عفيف البوني، الهوية والقومية العربية، في مجموعة باحثين: الهوية وقضاياها في الوعي العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٣، ص٢٣.

[٣] عفيف البوني، الهوية والقومية العربية، مصدر سبق ذكره، ص٢٤.

[٤] هاني محمد يونس، دور التربية في الحفاظ على الهوية الثقافية للمجتمع العربي، بحث منشور في مجلة كلية التربية، جامعة بنهة،العدد (٨)، مصر،٢٠٠٨، ص٨.

[٥] عبد العزيز بن عثمان التويجيري، التراث والهوية، منشورات المنتظر الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، مطبعة الابيسكو، الرباط، المغرب، ٢٠١١، ص٢٠.

الليبرالي الذي يركز كثيرا على الفردية، ويرى ان الفرد موجود دوما ضمن منظومة اجتماعية واقتصادية وثقافية، ووجوده داخلها يجعله يخوض العديد من التجارب، التي تساعده على تشكيل هويته الخاصة المتفردة وهو عضو في جماعة ما وانتماءه اليها لا يلغي ابدا وجوده ككائن ذاتي او موضوعي.

وعندما يولد الانسان يمتلك مجموعة من السمات الجوهرية بعضها تكون طبيعية ولدت معه بحكم روابط الوراثة من الاسلاف، وبعضها الاخر سلوكيه اكتسبها من خلال تفاعله مع محيط بيئته وكونت لديه قيمه الاخلاقية وعاداته وميوله واتجاهاته الفكرية والعقائدية، وفي نهاية الامر نتج عنها شخصيته الفريدة التي ميزته عن الاخر وخلقت لديه القدرة على اختيار مصيره وتحديد قراراته وماهية انتماءه ووجوده في مكان ما.

لذلك وصفت قدرة الشخص الذي يدرك ذاته وماهية هويته وتحديد اتجاه انتماءها الى اين بانها "الشفرة التي يمكن للفرد عن طريقها ان يحدد هويته ويعرف نفسه من خلالها في علاقته بالجماعة الاجتماعية التي ينتمي اليها والتي عن طريقها يتعرف عليه الاخرون باعتباره منتميا لتلك الجماعة"[٢].

اذن هوية وحدة الذات(الانا) هي ما تجعلنا نتميز عن الاخر لامتلاكها خصائص عقلية وسلوكية ثابتة ومتغيرة و واعية وغير واعية مرتبطة بالتكوين النفسي له ومعبره عن تجاربه الماضية وطبيعة قراراته المصيرية في حاضره ومستقبله، من هنا نظر البعض الى "الهوية انها ليست هي ما يقف وراء الفرد او الافراد وانما ما ينبغي الحصول عليه او صناعته، ان الهوية ليست احادية البنية اذ لاتتشكل من عنصر واحد سواء كان الدين او اللغة او العرق او الثقافة والوجدان او الخبرة الذاتية او العلمية وانما هي حصيلة تفاعل جميع هذه العناصر"[٣].

معنى ذلك ان الهوية هي مجموعة من الاتجاهات الفكرية والانماط السلوكية التي ولدت معه واكتسبها وتبناها خلال مراحل تطور حياته واستطاع عبرها من تحديد مكانته

---

[٦] هاني محمد يونس، دور التربية في الحفاظ على الهوية الثقافية للمجتمع العربي، مصدر سبق ذكره، ص١٠.

[٧] هاني محمد يونس، دور التربية في الحفاظ على الهوية الثقافية للمجتمع العربي، مصدر سبق ذكره، ص٨.

وموقعه داخل المنظومة الاجتماعية او السياسية، وهذا ما اشار اليه اليكس ميكشـــيللي "ان الهوية عبارة عن منظومة من المعطيات المادية والمعنوية والاجتماعية التي تنطوي على نسق من عمليات التكامل المعرفية لان الهوية ليست جامدة انما حقيقية وتتطـــور وفقـــا لمنطقها الخاص الذي يتجسد في عمليات التقمص والاصطفاء وفي سياق تطورها تدريجيا تعيد تنظيم نفسها وتتغير دون توقف الى حد تكون فيه قادرة على تحديـــد خصوصـــية الكائن الانساني مع امتلاكها لدينامية داخلية مماثلة لمنظومة العمليات المعرفية والعقليـــة التي تشكل الاحساس بالهوية"[٤].

اذن الهوية تبرز معالم تطور النمط السلوكي للفرد وقدرته على تحقيـــق انجـــاز مـــا او مجموعة من الانجازات لتحقيق غايات معينة، وتلك الغايات المتحققة تكون امتـــداد لمـــا توارثه من اسلافه من قيم و ما اكتسبه خلال عملية تطوره الانســـاني، وجميـــع هـــذه المؤشرات تمثل الهوية الخصوصية للفرد التي تميزه عن الاخر داخل جماعة ما او المجتمـــع بأكمله، لكن لكي تتطور هوية الفرد وتحافظ على وجودها وديمومتها الذاتية المتميزة عن ذوات الاخرين، لايجب ان تبقى في حالة سكون او انعزال وانما يجب ان يكون هنـــاك تفاعل منظم ومستمر ما بين الذات(الانا) والاخر وتكون قادرة على خلق نتاج ايجـــابي يسهم في تطور الهوية وينقلها الى مستوى اعلى.

وانطلاقا من ذلك تظهر لنا تلك التعريفات اننا اما محددين متداخلين هما " (الانا) الـــتي تمثل وعي سيكولوجي بالذات وادراك ذو بعد ثقافي لحدود الخصوصية والاخـــتلاف في بعديهما الفردي والجماعي عبر التفاعل مع الاخر ليس بوصف هذا الاخر منظومة مـــن القيم المغايرة فقط وانما بوصفها محددا موضوعيا خارجيـــا تتماشـــى معـــه الـــذات او ترفضه"[١]، وكلاهما اي المحددين يعملان على خلق مقاربة لماهية الهوية وكيفية فهمهـــا والنظر اليها من منظور أعمق عبر البحث عن الخصائص الجوهرية للذات (الانـــا) مـــن

[٨] محمد شهيد، في قضية الهوية، مجلة مؤمنون بلا حدود للدراسات والابحاث، سلسلة ملفاتت بحثية عن الدين والهوية بـــين ضيق الانتماء وسعة الابداع، الرباط، المغرب، ٢٠١٦، ص٢٧.

[٩] حسن تركي عمير، إشكالية التحول الديمقراطي في العراق: دراسة في الديمقراطية التوافقية، مجلة ديالى، العـــدد(٥٨)، جامعة ديالى، كلية القانون والعلوم السياسية، ٢٠١٣، ص١٥٣.

جهة، والقدرة على ادراك هوية الاخر والوعي بها وبخصائصها عبر عمليـــة التفاعـــل، وبهذا الصدد اكد هنتغتون "ان الهويات تعرف بمعرفة ذات المرء لمنها نتاج تفاعـــل بـــين الذات والاخريين اذ تؤثر طريقة فهم الاخرين لفرد او لمجموعة على تعريف ذات الفرد او المجموعة لذاتها ولذلك يحتاج الناس الى تعريف انفسهم للاخر"[٢].

ومما تقدم يتضح لنا ان الهوية تاخذ شكلين رئيسيين هما:

١- الهوية الفردية: كل ما يمتلكه الفرد من سمات منتظمة ضمن مبادئ القيم والســـلوك الخاصه به التي تميزه عن غيره، وهذا النوع من الهوية يتمحور حول "الانا وهـــو ذلـــك الكائن الفردي اذ يكون هذا الكائن مزاجنا وطبعنا ووراثتنـــا ومجمـــوع الـــذكريات والتجارب التي تشكل تاريخنا الخاص وتشهد على تفردنا وتميزنا وبالتـــالي اختلافاتنـــا مقارنة بالغير"[٣]، وعلى الرغم من سعي الفرد الى التميز والاستقلال بهويته لكننا نجد في احيان كثيرة أنها تتاثر بالهوية الجماعاتية وتوجهاتها عبر عملية التفاعل الـــتي تتضـــمن التعايش والاندماج مع باقي افراد المجتمع وأيضا مدى تاثر رؤيته في طريقة ادراكه مـــن قبل الاخر، ونتيجة لذلك توصف هذه الهوية بانها تمثل حالة" لشعور الشخص بالانتماء الى جماعة او اطار انساني اكبر يشاركه في منظومة القيم والمشاعر والاتجاهات والهويـــة بهذا المعنى هي حقيقة فردية نفســـية تـــرتبط بالثقافـــة الســـائدة وبعمليـــة التنشـــئة الاجتماعية"[٤].

٢- الهوية الجماعية: هي الصورة المتكاملة للعلاقات التفاعلية بين افراد المجتمع الواحـــد التي تنعكس من الداخل نحو الخارج، ومن خلالها يمكن تمييز هوية جماعة او مجتمع ما عن الاخر عبر منظومة قيمهم وعاداتهم وتوجهاتهم الفكرية والثقافية، ويرى البعض ان الهوية

---

[١٠] صوموئيل هنتنغتون، من نحن المناظرة الكبرى حول أمريكا، ترجمة: أحمد مختار جمال، المركز القومي للترجمـــة، مصـــر، ٢٠٠٩، ص٣٩.

[١١] مزيان وردية،الإغتراب الاجتماعي وتأثيره على الهوية الوطنية لدى الشباب الجزائري، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة أكلي محند ولحاج، الجزائر، ٢٠١٢، ص٥١-٥٣.

[١٢] حسن تركي عبيد، إشكالية التحول الديمقراطي في العراق: دراسة في الديمقراطية التوافقية، مصـــدر ســـبق ذكـــره، ص١٥٤.

الجماعية هي" مظهر من الذات ناتج عن وعي الافراد بانتمائهم الى جماعات اجتماعية محددة و يعبر عنها من خلال الدلالة العاطفية لهذا الانتماء ونتج عنها اندماج وتموضع الفرد في ظل محيطه الاجتماعي والذي يترجم عن طريق المشاركة في المؤسسات العامة وهذه المشاركة تعد الالية الابرز ليمارس الفرد دوره المحدد اجتماعيا"[١].

من هنا تعد كلا الهويتين جزءاً مهما في عملية التفاعل الانساني التي تسهم في تطور وديمومة الهوية فكرا وسلوكا، ويمكن القول ان مفهوم الهوية بابسط صورة له هو مزيج من الادراك الفردي والجماعي قائمة على أساس الحوار بين الذات الفردية والذوات الاجتماعية ضمن منظومة من الانماط الفكرية والسلوكية، التي تشمل العقائد والقيم الاخلاقية والاعراف والتقاليد المتجذرة تاريخيا وثقافيا لدى الفرد والجماعة، وعبر عملية التفاعل يتم التوافق على مجموعة معينة من تلك المنظومة تشكل الحد الادنى المشترك بين جميع الافراد الذين ينتمون الى مجتمع معين لتشكل طبيعة هويتهم وبها يتميزون عن باقي هويات المجتمعات الاخرى.

ثانيا: الهوية وتطورها التاريخي

ان الهوية بشكلها المعاصر مرت بسلسلة طويلة من المراحل على "مستوى الفكري والفلسفي، وتعود جذورها الاولى الى عهد الفلسفة اليونانية وارتبط وجودها انذاك بفكرة الذات والاخر التي كانت جزء اساسي من فلسفة سقراط وافلاطون وارسطو"[٢]، والهوية في العهد اليوناني تحدد وفق اتجاهين هما اين تعيش جغرافيا، وماهي طبيعة حقوقك وفق التقسيم الطبقي المعمول به في دولة المدينة، والرجل الحر هو من يمتلك الهوية الاثينية التي تسمح له المشاركة في الحياة السياسية وادارة شؤون مجتمع دولة المدينة، باعتباره مواطنا فيها ويمتلك الشروط والقدرة اللازمة لينقل مجتمعه من

---

[١٣] حسن تركي عبيد، إشكالية التحول الديمقراطي في العراق، مصدر سبق ذكره، ص ص١٥٥-١٥٦.

[١٤] للمزيد ينظر: عبد الحسين شعبان، الهوية والمواطنة البدائل الملتبسة والحداثة المتعثرة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٧، ص ص٣٠-٣١.

حالة المدنية الى حالة الفضيلة والاخيرة تمثل اسمى شي يمكن ان يصل اليه مجتمع ما انذاك.

اما في العهد الروماني فالهوية عانت من تميز اشد حينما احتكرت لصالح الرومان الذين يسكنون الامبراطورية وحسب، اما باقي الشعوب الاخرى الخاضعة للحكم الروماني هم من الاجانب فقط، وفي العصر الوسيط اصبحت الهوية الدينية للكنيسة هي المسيطرة على هوية الفرد والمجتمع على السواء، وفي بداية نشأة الحداثة[*] في اوروبا بدات حركة الفكر الفلسفي والسياسي تتطور وتاخذ اتجاهات اكثر اتساعا، واستطاع مجموعة من المفكرين والفلاسفة وفي مقدمتهم رينيه ديكارت[*] الذي وضع اسس الحداثة فلسفيا وبين ان "هناك فارق اساسي بين عقل الانسان وجسمه وبالنتيجة عقل كل انسان يختلف عن الاخر بمعنى يصبح كل شخص متميز عن الاخر من خلال تفكيره، وعملية التميز هذه عبر عنها بقوله انا افكر اذن انا موجود"[١]، وطبقا لهذه الرؤية بدات تتبلور ملامح الهوية عند الافراد تدريجيا واستطاعت اخراجهم من السلسلة التراتبية المقدسة التي استمرت طيلة تلك العصور، واصبح ينظر لكل فرد انه يمتلك هوية قائمة بذاتها ومستقلة ومن غير الممكن تجزئتها كما ان كل واحدة منها متميزة عن الاخرى.

---

[*] نشأة الحداثة: تمثل الحداثة انقلابا فكريا لكل الطروحات الفكرية التي سادت الغرب على مدى أربعة قرون، وتسعى الى تحرير العقل الفردي من اي موروث تقليدي يسيطر على تفكيره، لذلك هو تقوم على التفكير العقلي المادي، ويشير المؤرخون ان الحداثة امتدت عبر سلسلة تاريخية مختلفة تمتد من القرن السادس عشر وحتى نهاية القرن السابع عشر، واخذت الحداثة اشكال متعددة منها الفلسفية والعلمية والمادية والاقتصادية ومن ثم السياسية، من اشهر روادها بيكون وديكالات وسبينوزا وكانط، للمزيد ينظر غازي الصوراني، نشأة الحداثة وتطورها ، بحث منشور في الشبكة العالمية الانترنيت، الحوار المتمدن، على الموقع www.m.ahewar.org.

[*] رينيه ديكارت (١٥٥٩-١٦٥٠): فيلسوف وعالم رياضي وفيزيائي لقب بأبو الفلسفة الحديثة، وهو أبرز رواد الحداثة الغربية، من اهم انجازاته الفلسفية هي نظرية المعرفة والمنهج الديكارتي الذي سعى عبره الى ربط الفكر الفلسفي بعلم الرياضيات والهندسة، من أهم مؤلفاته مبادئ الفلسفة ومقال في المنهج للمزيد ينظر مقال منشور عن ديكارت في الشبكة العالمية للانترنيت، على الموقع www.wikipedia.org .

[١] الآن تورين، نقد الحداثة، ترجمة: أنور مغيث، المجلس الاعلى للثقافة في مصر، ١٩٩٧، ص٧٢.

هذه الاراء الفلسفية القائمة على اساس عقلاني بحت مهدت الطريق لخلق بيئة فكرية وسياسية متعددة الاطر والاتجاهات، ونجد ان عصر النهضة و التنوير وما تضمنه من افكار ونظريات سياسية لمفكرين وفلاسفة امثال هوبز و جون لوك وفولتير وديفيد هيوم وروسو وكانط، ركزت على الفرد وحقوقه ومصالحه وتوجيه النظر نحو العالم من زاوية اهميته وموقعه كأنسان في هذا الكون، مما عزز من فكرة استقلالية الفرد وحرية تفكيره والدفاع عن حقوقه عبر تنظيم السلطة بنظريات العقد الاجتماعي واخضاعها للقانون لنزع رداء القدسية عنها.

ومهد لانتقال المجتمع الاوروبي من حالة الطبيعة الى حالة المدنية، لكن الامر لم يتم بالسلاسة التي يمكن تصورها، فأي عملية تغيير تواجه الكثير من الصعوبات، فكيف لو كانت مرتبطة بفكرة رفض قدسية السلطة ووضعها ضمن دائرة الشك والسعي لالغاء حالة تهميش وجود الفرد وهويته الذاتية، وهذا الصدام بين الواقع المفروض والرغبة في التغيير نتج عنها العديد من الثورات* قادت الى سلسلة من المتغيرات الفكرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمع الاوربي، الا انها جميعا كانت اعلان واقرار واضح باستقلالية الفرد والايمان بامتلاكه قدرة خلاقة لتحقيق استقلاليته وحريته، لذلك وصف "عصر التنوير انه كان يرتكز على مفهوم المركزية التامة للفرد وعده انسانا قادرا على التحليل والادراك والفعل وهذه المركزية تتالف من جوهر داخلي نشا بالاساس مع ولادة الشيء ثم تطور تدريجيا معه وطوال وججود الفرد بقي هذا المركز الاساسي للذات هو ذاته بشكل مستمر لتشكل الهوية الفردية"[٢].

ان تنامي قيم الحرية والمساواة القانونية والعدالة الاجتماعية والديمقراطية كآلية واداة للحكم وتداول السلطة، ساهمت كثيرا في اكتشاف هوية الانا وزيادة الوعي بها كما حررتها من قيود الهويات التقليدية ذات الطابع الابوي او الاستبدادي، مما منحها قيمة عليا و قوة لفك الارتباط بماهو تقليدي او مقيد لذاته واستقلاليتها، هذا التطور في

---

[١٦] هارلمبس وهو لبورن، سوشيولوجيا الثقافة والهوية، ترجمة: حاتم حميد محسن، دار كيوان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠١٠، ص٦٩.

الوعي بالهوية ومكانتها ودورها في خلق روح المدنية الفردية والجماعاتية تطورت بشكل كبير خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، واصبح المجتمع اكثر تطورا بفعل الثورة الصناعية التي اعطت للهوية بعدا اخر تمثل ان "هوية الفرد ارتبطت بانتماءه لطبقة سياسية او اجتماعية ما او مهنة محددة ، بمعنى ان الهوية عملت كجسر بين الفرد الاجتماعي والفرد الخالص و بامتلاك الافراد لهوية معينة انما يمثلون قيم ومباديء معينة تصاحب تلك الهوية، فهي تسمح لسلوك الافراد ليكون مشابه من جانب الاخرين وكذلك تجعل السلوك في المجتمع اكثر نمطية وانتظاما"[١].

هذا الوضع ساد بشكل واضح في بداية القرن العشرين اذ "انتقلت عملية تنحية مسالة التقديس لصالح الفرد واستقلاليته، الى مرحلة تنحية الفرد لصالح نسق اجتماعي ذاتي الانتاج وذاتي التحكم وذاتي الانتظام، بأعتماده المتزايد على المؤسسات والهياكل الادارية للدولة لتتحول هوية الفرد الى جزء ضئيل جدا ضمن المنظومة الاكبر للدولة القومية الحديثة"[٢] .

وفي ظل ما بعد الحداثة اخذت الهوية تفقد تميزها واصالتها على مرحلتين:

الاولى: بدأت منذ خمسينات القرن العشرين، بفعل سرعة تطور المجتمعات الحديثة نتيجة لزيادة النمو الاقتصادي وتنوع التصنيع وزيادة معدلات الاستهلاك التي رافقتها رفاهية طبقية اجتماعية وتحول الصراع من اجتماعي الى قومي، و"المجتمع بدا بالاهتمام بقضايا متعددة ساهمت من فقدان مركزية الهوية لصالح تعدد وتنوع الهويات التي ولدت الصراعات والتناحر داخل المجتمع الواحد وافقدته الكثير من رمزية وقيمة الهوية وبدلا من ان يشعر الناس بكونهم جزا من طبقة واحدة، اصبحت هويتهم المجزأة طبقا لجنسهم وقوميتهم او ديانتهم او انتمائهم لوطن ما"[٣].

---

[١٧] هارلمبس وهو لبورن، سوشيولوجيا الثقافة والهوية، مصدر سبق ذكره، ص ص٩٦-٩٧.

[١٨] ألآن تورين، نقد الحداثة، مصدر سبق ذكره، ص٥٣.

[١٩] هارلمبس وهو لبورن، سوسيولوجيا الثقافة والهوية ، مصدر سبق ذكره، ص٩٧.

الثانية: تزامنت مع ظهور العولمة ونجد ان التطور السريع في عالم التكنلوجيا والاتصالات والمعلوماتية ادى الى ولادة قيم وسلوكيات فكرية وثقافية اثرت على طبيعة الهوية ووحدتها، ونتج عنها ظهور "هويات فرعية متعددة ومختلفة ، افقدت مركزية الهوية وادت الى تشظيها وشكلت سمة لدى المجتمعات المعاصرة التي تميزت كثيرا بوجود الهويات الجزئية ولم يعد بوسعهم امتلاك فكرة موحدة عن هويتهم وانما يمتلكون العديد من الهويات التي تكون احيانا متعارضة وملتبسة"[٤]، وبعض هذه الهويات الجزئية كانت خيار حر من قبل الجمتعات المعاصرة بفعل المتغيرات الداخلية او الاقليمية او الدولية التي طرات عليها، وهناك هويات فرعية فرضت على المجتمعات المعاصرة سواء في "اطار العلاقات الدولية بفعل صراع الهويات على اساس اجتماعي واقتصادي حين يتم تحديد طبيعة العلاقة بين الدول الصناعية والدول النامية، او في اطار المجتمعات الاقل تقدما حيث يكثر فيها حالة عدم المساواة وتحقيق العدالة وضعف التمتع بالحقوق والحريات وممارستها وغياب المواطنة لاسيما في ظل مجتمع متعدد ومتنوع اثنيا وعرقيا وقوميا وحتى دينيا"[٥].

الامر الذي يخلق بيئة ملائمة لتشظي الهويات ويحتدم الصراع ما بين الاطراف على اساس الغاء حالة تهميش الهويات الاخرى لصالح الهوية العليا او المركزية، مما يجعلنا ندرك ان الهويات الفرعية ممكن ان تاخذ طابع ايجابي اذ تجعل حياة المجتمع تتجه وتتطور نحو الافضل وان كانت على حساب الهوية المركزية او القومية، لكن ذلك مرتبط بمدى وعيه وادراكه لذاته وقيمة وجوده وقدرته على التفاعل مع الاخر بنفس درجة الوعي والادراك ليصبح مستعدا للتكيف مع هويته الجديدة والانفتاح والتفاعل مع الاخر دون حدود او صراعات، وقد تاخذ الهويات الفرعية طابعا سلبيا لقصور في الادراك والوعي والتفاعل والرغبة الشديدة في الانتماء المغرق بخصوصية هويته وتميزها الى حد التنافر او الرفض لوجود الهويات الاخرى والتفاعل البناء معها، مما يولد شعور قوي بالانعزال او

---

[٢٠] المصدر نفسه، ص٩٧.

[٢١] عبد الحسين شعبان، الهوية والمواطنة البدائل الملتبسة والحداثة المتعثرة، ص١٧.

الانغلاق على الذات مقابل تهميش واقصاء باقي الهويات الاخرى لدرجة الصدام او الصراع لتصبح الهوية الفرعية مصدرا للعنف وتشكل خطرا على المجتمع.

المبحث الثاني: اشكالية الهوية العراقية بعد العام ٢٠٠٣

اولا: أزمة الهوية الوطنية في العراق

نشأت الدولة العراقية المعاصرة عام (١٩٢١) بعد تفكك السلطنة العثمانية وزوال حكمها، لكن تأسيسها لم يكن مستقلا وانما خاضعة لسيطرة التاج البريطاني والذي استمر حتى اعلان انضمام العراق في عصبة الامم المتحدة عام (١٩٣٢)، ومعنى ذلك ان الدولة العراقية نشأت في ظل ظروف غير طبيعية ولم تكن تعبر عن رغبة المجتمع العراقي بقدر ما كانت تجسد احد مخططات الاحتلال البريطاني ومصالحه، لذلك وجودها لم يحمل اي صبغة وطنية ولم يجمع العراقيين تحت مظلة هوية وطنية جامعة، ويشير عدد من المتخصصين في الشأن العراقي ان العراق سلطة وشعبا منذ مطلع القرن العشرين تميز بسمه اللاتوحد واللاتجانس وتعدد انتماءه، إذ نجد ان "الحضر خاضعين للشريعة الاسلامية والريفيون خاضعين للقيم والاعراف والعصبيات القبلية والعشائرية المصبوغة بصبغة دينية وفئة الافندية خاضعين للثقافة التركية"[١].

اما القومية فكرا وسلوكا لم تكن قد تبلورت أنذاك ولهذا غابت عن فكر ووجدان العراقيين ولم تشكل لديهم عامل استقطاب، وتميزت الدولة العراقية بانها تضم جماعات بشرية لاتمتلك اي فكر او توجه وطني خالص ولا هوية رابطة مشتركة تجمعهم، وعدت العادات والتقاليد ذات الطابع الديني – المذهبي والعشائري والقبلي والخضوع لها هو ما يجمعهم مع بعضهم البعض، ولهذا لم يمتلكوا وعي وادراك واضح عن ماهية هويتهم الوطنية، ولم يتمكنوا من خلق شعب موحد قادر لاحقا على دعم وارساء بناء الدولة العراقية ومؤسساتها، ونجد ان حالة التشظي داخل المجتمع العراقي حالت دون خلق شعور وطني تجاه العراق ليكون وطنا يستظل به الجميع ، ويعملون باللاوعي على بناء

---

[٢٢] علي عباس مراد، اشكالية الهوية في العراق الاصول والحلول، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٩٠)، ٢٠١١، ص٣٠١.

روح الوطنية والمواطنة والانتماء لهوية جامعة والولاء لها بعيدا عن الهويات الفرعية، وعلى الرغم من تبني النظام السياسي العراقي في عهد الملكية توجهات عدة سعت الى خلق حالة الاندماج في المجتمع العراقي بشكل متكامل وانتماءه لهوية وطنية خالصة للقضاء على حالة الانتماء للهويات الفرعية واضعاف الولاء لها لصالح الهوية الوطنية، الان ان هذه الجهود لم تتحقق بسبب ضعف امكانياتها الفكرية والسياسية، كما ان الوعي بمتطلبات المجتمع وواقعه لم تكن مدروسة ولا متكاملة الابعاد، كما تعمدت بعض القوى السياسية والاجتماعية المشاركة في الحكم منع نجاح هذا المشروع لانه يصطدم مع مصالحهم ومكاسبهم الفردية والفئوية، ويتعارض من تصوراتهم الفكرية التقليدية التي تؤمن بالهويات الفرعية وتجدها رابط اقوى من رابط الهوية الوطنية.

وفضلت تلك القوى على اختلاف انتماءها تكريس حالة التشظي والتشرذم في الانتماء والولاء الفرعي لهوياتها بدلا من بناء هوية وطنية تعمل على ترسيخ فكر وروح المواطنة الفاعلة داخل المجتمع، ويعد المفكر العراقي علي الوردي من اكثر الذين شخصوا هذا الامر بالقول " ان اهل العراق قبل نشوء الدولة الحديثة لم يعرفوا شيئا عن المفاهيم السياسية الحديثة مثل الوطنية والمواطنة وان جل ما يشغل بالهم الاحساس الديني المتمثل بقضايا التعصب المذهبي"[١]، إذن غياب وجود شعور داخلي بهوية وطنية من قبل العراقيين يعود لقوة ارتباطهم بموروثهم التاريخي والديني والتقليدي وعدم قدرتهم على التحرر منه، مما عزز من قوة رابط الانتماء للهويات الفرعية لانها جزء لايتجزا من منه، ورسخته في اللاوعي الفردي والجمعي مما اسهم في استمرار حالة التشرذم والانقسام داخل المجتمع العراقي واضعفت من عملية الاندماج الفعلي، ورفعت من سقف الانتماء للهويات الفرعية وليس الهوية الوطنية.

ونجد ان عدم قدرة تحرر العقل الفردي من الموروث التقليدي الفكري والديني والاجتماعي الذي نشأ عليه احد الاسباب الرئيسة لزيادة الولاء والانتماء للهويات الفرعية دون الهوية الوطنية، ومنذ تأسيس الدولة العراقية لم يشعر العراقي يوما بالثقة

[٢٣] خليل مخيف الربيعي، الطائفية في العراق، مجلة مدارك، العددان (٥ و ٦)، بغداد، ٢٠٠٧، ص ص٨-٩.

تجاه السلطة الحاكمة لانها فرضت عليه قسرا من قبل الاستعمار ومن ثم من قبل جهات داخلية كانت تهدف الى تحقيق مصالحها الشخصية والفئوية لأحتكار السلطة وتحقيق غايات محددة على حساب المصلحة العامة، هذا الأمر أستمر وجوده في اللاوعي للعقل الفردي وأصبح شعورا متراكما لدى الاجيال اللاحقة والتي لم تمنح ثقتها المطلقة بقوانين الدولة إذ يجدها لاتمثل كل أطياف الشعب العراقي، وأنما تمثل جزء معين منه وتحديدا أولئك الذي يمسكون بالسلطة الحاكمة أو ينتفعون منها، كما يرى ان هذه القوانين أضرت به لأنها أحيانا تتخطى موروثه الديني والتاريخي حسب إعتقاده، ونتيجة لذلك تعمق شعور انتماءه وولاءه لموروثه التقليدي الديني أو القبلي أو العشائري بشكل أكبر من شعوره الوطني، لانه يثق به بشكل مطلق لقدرته على توفير الحماية والرعايه له ويدرك ماهية حاجاته ومتطلباته.

أما العقل الجمعي العراقي أستمر على تقوية الانتماء والولاء للقبيلة أو العشيرة عبر ربطه بالموروث الديني والفكري وجعلهما متلازمتان في وعي ووجدان الفرد العراقي، لهذا شجع دوما الولاء للهويات الفرعية دون الوطنية على أساس انها تمثل أصل وجود الفرد العراقي والقلعة الحصينة لحمايته من خطر السلطة وقوانينها التي تسعى عبرها الى مصادرة حقوقه ووجوده عبر طمس هويته الفرعية لصالح الهوية المركزية الوطنية، كما انها الوحيدة القادرة على رعايته وتوفير متطلباته وبشكل يتطابق مع موروثه الديني وقيمه وعاداته وتقاليده، ان عملية أصرار العقل الجمعي على رفع شأن الهوية الفرعية وتكريسها دون الوطنية يرتبط بالاصل برغبته الشديدة في الحفاظ على مكانة تأثيرها السلطوي في المجتمع وعدم فقدانها لمكتسباتها التاريخية الموروثة، كما ان سيطرتها على العقل الفردي بهذا الاسلوب سيمكنها من الحصول على مكتسبات جديدة من قبل السلطة الحاكمة عبر منحها تفويض غير مباشر لتكون الوسيط بينها وبين المجتمع، وبالنتيجة ستتمكن من فرض هيمنتها بشكل أكبر لزيادة فاعلية حالة تبعية الافراد وحاجتهم إليها، وتحصل بالمقابل على مناصب أو مكاسب إجتماعية معينة داخل أطار السلطة وكل هذه التوجهات بالتأكيد تصب في صالح السلطة الحاكمة، الامر الذي يجعلنا ندرك لما أغلب السلطات التي حكمت العراق شجعت الولاءات الضيقة للهوية

الفرعية، وساندتها وعملت على ترسيخها داخل الوعي الفـــردي والجمعـــي وحولتـــها لبديل أقوى من الهوية الهوية الوطنية.

إذن نجد أن إشكالية بناء هوية وطنية عراقية خالصة مرتبطة بالأصل بوجود خلل بنيوي في طبيعة تكوين الشخصية العراقية، وهذا الخلل ساد لدى العقل الفردي والجمعي معـــا مما أسهم وبشكل مستمر الى ترسيخ حالة التشرذم والانقسام، وأضعفت مـــن عمليـــة الاندماج بين مختلف شرائح المجتمع وهوياته الفرعية وعدم قدرته على صهرها ومـــن ثم الانضواء في ظل هوية وطنية جامعة تعبر عن الجميع، هذا الامر تمكن من أدراكه مبكراً ملك العراق فيصل الاول بقوله "في العراق لايوجد شعب عراقي بعد، وانمـــا توجـــد تكتلات بشرية خالية من أي فكرة وطنية، ومشبعة بتقاليد وأباطيل دينية لاتجمع بينـــهم جامعة سماعون للسوء ميالون للفوضى مستعدون دائما للانتفـــاض علـــى أي حكومـــة كانت"[1]، إذن تميزت الشخصية العراقية بأنها لاعقلانية التفكير وغير مستقرة الانتمـــاء والشعور حتى تجاه توجهاتها الايديولوجية فهي هشة ومشوهة، والعراقي الذي يتبنى اي توجه ايديولوجي سواء شيوعي أم قومي أم إسلامي أم راديكالي وغيره هو في حقيقتـــه مجرد توجه وانتماء سطحي الهدف منه تحقيق غايات ومصالح فردية أو فئويـــة سياســـية كانت أم إجتماعية، لكن بمجرد أن نزيل عنه هذا الغطاء الايديولوجي نجده يعـــود الى جذوره الأصلية ألا وهو الانتماء لهويته الفرعية والولاء لها، هذا الخلل البنيوي شـــكل سببا رئيسا في عدم قدرة العقل الفردي على التحرر من حالة التبعية لموروثه الفكـــري والديني والاجتماعي، وأضعف لدية الرغبة في أجراء أي تغيير لموروثه التقليدي خوفـــاً من المستقبل الذي قد لايوفر له اي ضمانات تمنحه حاجاته ومتطلباته، وتحـــافظ علـــى مكتسباته التي تمتع بها عبر التاريخ وان كانت تشكل الحد الادنى من حقوقه الانسانية، ولذلك فضل البقاء حبيسا ضمن الانتماء والولاء الفرعي لشعوره بالثقة والامان تجـــاه، ونجد ان الرغبة المستمرة للعقل الجمعي في السيطرة على فكر وسلوك افـــراد المجتمـــع وعبره يستمد وجوده ويحافظ على مكتسباته الموروثة تاريخيا بعيدا عن رياح التغيير، من

[٢٤] عبدالكريم الأرزي، مشكلة الحكم في العراق، من فيصل الأول الى صدام، لندن، ط١، ١٩٩١، ص١١.

هنا نكتشف ان الهويات الفرعية فكرا وسلوكا ترسخت في العقل الفردي والجمعي، ولم تتمكن يوما من التحرر من موروثها التقليدي الذي شكل تراكما ثقافيا وتاريخيا لديهما، مما أضعف من عملية الاندماج بين أفراد المجتمع أصبح الانقسام والاختلاف سمة مميزة له، أدت في النهاية الى تعميق الانتماء والولاء للهويات الفرعية وأسهمت في عدم قدرة أي سلطة سياسية لخلق مجتمع متحد ومتجانس ومستقر تحت مظلة هوية وطنية جامعة، تمكنه لاحقا من وضع أسس بناء الدولة الوطنية العراقية.

ثانيا: الهوية بين المواطنة والمكون

ان الانظمة السياسية المتعاقبة في العراق فشلت في بناء هوية وطنية وطنية خالصة، اذ افتقدت لعنصر الاستقرار السياسي الذي انعكس سلبا على سلوكها الذي ركز على كيفية بقاءها واستمرارها في السلطة وان كان على حساب بناء الهوية الوطنية، ولهذا تميزت سياسات تلك الانظمة بتبنيها لتوجهات وآليات قسرية في ظاهرها قد تبدو انها تسعى لتحقيق الاندماج والتعايش مابين شرائح المجتمع العراقي من اجل خلق مجتمع متجانس ومستقر، لكن حقيقة الامر انها تعمدت تكريس الولاء للهويات الفرعية دون الوطنية لان ذلك يعزز من ووجودها واستمرارها في السلطة، كما تشكل الولاءات الضيقة ذات المصالح المرتبطة بوجود هذه السلطة او تلك احد اهم العوامل لتغذية وجودها وفرض سيطرتها على المجتمع.

وعلى الرغم من ذلك شهد العراق في ثلاثينات القرن الماضي تبلور حركة وطنية واضحة المعالم اشتركت بها بعض اطراف القوى السياسية والعسكرية في السلطة وقوى حزبية واجتماعية فاعلة ومؤثرة على المجتمع العراقي انذاك، وتجلت بشكل واضح في عهد الانقلاب العسكري لبكر صدقي باشا، واسهمت في تنامي الشعور الوطني وتم رفع شعار "العراق للعراقيين وبدأ العراق ينتقل تدريجيا من مجتمع قائم على القيم التقليدية والقبلية الى مجتمع مدني قائم على السلطة المركزية تضم كل الشرائح المجتمع العراقي بعيدا عن الاقصاء والتهميش لفئة معينة دون الاخرى"[١]، لكن هذه الاوضاع

[٢٥] شيركو كرمانج، الهوية والامة في العراق، دار الساقي، بيروت، ٢٠١٥، ص٩٩-١٠١.

لم تستمر طويلا بسبب انحراف السلطة السياسية عن مسارها الوطني وتخليها عن شعاراتها التي رفعتها، مما شكل صدمة للقوى السياسية والاجتماعية التي ساندت الحركة الانقلابية، ونتج عن ذلك عودة حالة الصراع والتناحر بين افراد المجتمع العراقي مما زاده ضعفا وهشاشه انعكس بشكل واضح على مشروع الوحدة الوطنية وفشله وهو لايزال في بداية الطريق.

ونجد ان الحركات الانقلابية التي شهدها العراق خلال الاعوام(١٩٥٨-١٩٨) اسهمت بشكل كبير الى زيادة حدة الانقسام الاجتماعي والسياسي، وكرست من حالة الاقصاء والتهميش لتشمل حتى القوى الاجتماعية الفاعلة التي رفضت هذه الحركات الانقلابية وعدتها سببا في عدم بناء دولة مدنية وطنية مؤسساتية مستقرة، هذه السياسات ادت الى تعميق الفجوة بين النمجتمع العراقي لتصبح الطائفية والعنصرية والعرقية والقومية ظاهرة مهيمنة على فكر ووعي الفرد العراقي، وبسبب الصراع على السلطة والتركيز على البقاء والهيمنة عليها اصبحت الهويات الفرعية الورقة الرابحة لدى من يمسك بزمام السلطة، واهمل مشروع بناء هوية وطنية تعبر فعليا عن وحدة وتماسك الشعب العراقي.

وتحول الخطاب السياسي للسلطة عن الهوية مجرد خطاب ايديولوجي يعبر عن توجهاتها وليس خطابا وطنيا يعبر عن هوية الوطن وشعبهن وشكل هذا الخطاب جزء من استراتيجتها لضمان وجودها واستمرارها في السلطة، ان فشل مشروع بناء هوية وطنية ارتبط ايضا بغياب الشعور بالمواطنة والاخير مرتبط بطبيعة النضج الفكري والوعي السياسي، وبما ان هذا الشعور مفقود لدى المجتمع العراقي بسبب عدم قدرته على التحرر من تبعية موروثه الفكري والتاريخي، وخضوعه المستمر للقيم والمباديء والعادات التقليدية التي تنمي فيه روح الانتماء والولاء الضيق، مما جعل الولاء للمكون اقوى من المواطنة وادى الى اضعاف اي توجه سياسي او اجتماعي يسعى لبناء هوية وطنية عراقية.

والانتماء والولاء للمكون ادى الى تدمير اي وعي او ادراك للمواطنة واهميتها ودورها الفاعل في بناء هوية وطنية، هذه الحقيقية تجلت بشكل واضح بعد سقوط النظام

السياسي العراقي الاسبق عام (٢٠٠٣)، وظاهرة الانقسامات وتنامي الولاء للـهويات الفرعية ترجم على ارض الواقع في الدستور العراقي العام(٢٠٠٥) والـذي اسـهم في تكريس" فكرة المكون بدلا عن المواطنة اذ تم ذكر المكون في الدستور العراقي باعتبـاره يمثل صفة ملازمة لتعدد وتنوع المجتمع العراقي (٧) مرات ضمن مواد وفقرات الدستور في حين كلمة المواطنة لم تذكر الا مرتين فقط"[٢٦]، ان الاقرار بالمكون بديلا عن المواطنة في الدستور العراقي يكشف لنا عن مدى حجم وعمق الانقسامات والخلافـات الـتي يعاني منها المجتمع العراقين لدرجة ان يتم تثبيت هذه الفكرة في اهم وثيقة قانونية تـنظم حياة المجتمع، كما انه منح عملية تعدد الولاء والانتماء للمكون صفة شرعية وقانونيـة انعكس سلبا على الواقع الاجتماعي والسياسي لانه كرس الانقسام والاختلاف بـدلا من تكريس الوحدة والتلاحم، وهكذا نجد ان الحكومات المتعاقبة بعد عـام (٢٠٠٣) مثلت صورة مشوهة لكل سياسات الانظمة العراقية السابقة، واختزلتها في دستور دائم للعراق تغلبت فيه الهويات الفرعية وكرست تشظي الانتماء والولاء واضعفت من اهمية ومكانة الهوية الوطنية.

ونجد ان القوى الاجتماعية والسياسية وعلى اختلاف توجهـاتهم الفكريـة والدينيـة والثقافية يشتركان في مسألة واضحة جدا، تتمثل بتفوق إنتماءاتهم الفرعية على الوطنية الجامعة، وعد غياب أي وعي أو شعور بكونهم مواطنين أولا سـببا لأنـدفاعهم نحـو الانتماء للمكون بدلا من المواطنة، تعمدت بشكل او بـاخر الى تكـريس اسـتمرار الانتماء للهويات الفرعية، وزيادة حدة الانقسامات والخلافات بين المجتمع لانه يصـب في صالحها ويسهم في استمرار وجودها في السلطة بطـرق مختلفـة، وتعـد عمليـات التهميش والاقصاء المنهج لبعض القوى الاجتماعية من قبل السـلطات الحاكمـة في العراق منذ العام (٢٠٠٣)، عززت بشكل أو بأخر روح الولاء والانتمـاء للمكـون وجعلته بديلا أفضل عن المواطنة والوطن، والاخير بنظرها لم يعد سـوى أرض تحكمـه

[٢٦] ينظر: الدستور العراق لسنة ٢٠٠٥، وللمزيد ينظر: فالح عبد الجبار وآخرون ، مجلة أوراق ديمقراطية، العـدد(٦)، مركز العراق للمعلومات والديمقراطية، ص ١٧-٢٠.

قوى وأحزاب سياسية تتميز بتوجهاتها الطائفية والمذهبية والقومية، كما بدأت هذه القوى نتيجة لتلك العمليات ترفض أي محاولة تقارب أو تصالح مع القوى الاجتماعية الاخرى، إذ تجدها مجرد أمتداد وجزء لايتجزأ من السلطة الحاكمة الامر الذي أضعف تحقيق أي مصالحة وطنية وأسهم في تكريس المزيد من حالة الصراع والتناحر على أسس طائفية ومذهبية وقومية، قادت في النهاية الى عدم تحقيق الاندماج بين أفراد المجتمع العراقي على أختلاف تعدده وتنوعه، وأضعفت قدرته في تحقيق التعايش السلمي والاستقرار المجتمعي لتقبل الآخر وفق مبادئ وقيم التسامح والعدالة والمساواة.

وشكل عجز بعض القوى السياسية وتخاذل بعضها في ادارة ملف الاختلاف والتنوع الذي تميز به المجتمع العراقي، عائقا امام خلق مجتمع متجانس وموحد يمكنه الوصول الى حالة الاستقرار السياسي، كما ان غياب مبدأ التوافق واحترام الحقوق وحق الجميع للمشاركة في العملية السياسية، تعد من ابرز الاسباب التي قادت نحو تنامي الهويات الفرعية وزادت من حالة الانقسام والتوتر الذي انعكس مباشرة على الواقع السياسي العراقي وعدم تمكنه من تحقيق الاستقرار الدائم، إذن الشعور بالمواطنة الفاعلة مرتبط بطبيعة النضج الفكري والوعي السياسي لأي مجتمع، وكلما ارتفع الشعور بالمواطنة وقوة أدراك تأثيرها على الواقع السياسي من قبل العقل الفردي والجمعي، قاد ذلك نحو نموها وتطورها وبشكل يخدم وضع أسس متينة لبناء هوية وطنية ثابتة وغير قابلة للتحول أو التغيير، وبما أن كلا من القوى الاجتماعية والسياسية العراقية تفتقد تماما لمثل هذا الوعي والنضوج لن تجد المواطنة في العراق بيئة خصبة لتنمو وتتطور، مما يعني تدمير أي شكل من أشكال الهوية الوطنية وأستمرار تنامي قوة الهويات الفرعية، مما يخلق عائقا حقيقيا أمام بناء دولة وطنية مؤسساتية ناضجة وفاعلة ومستقرة .

المبحث الثالث: إستراتيجية بناء هوية وطنية عراقية

اولا:- إدارة التنوع والتعدد في الانظمة الفيدالية

بدأت مجموعة من الدراسات الاجتماعية منذ منتصف القرن العشرين تركز على دراسة وتحليل ظاهرة التنوع والتعدد في المجتمعات، وماهو تاثيرها على طبيعة الولاء

والانتماء وكيفية تشكل الهوية الوطنية لديهم، ويجد بعض المتخصصين بالعلوم الاجتماعية والسلوكية ان التعددية مفهوم يترادف مع مفهومي التنوع والاختلاف ولذلك تعرف إدارة التنوع والتعدد بأنها تمثل" النظام السياسي الذي له خزين فلسفي يرتبط بادراك دور الدولة وطبيعة المواطنة والانسان وهذا النظام يمتلك ملامح قومية ثابتة ومستقرة ومقترنة بالتطور الاقتصادي والثقافي والهدف من وراءه هو ادارة الصراع الاجتماعي"[١].

ونجد في عالم اليوم ان ظاهرة التنوع والتعدد في مجتمع ما لم تعد حالة سلبية تقود دائما نحو الانقسام والتناحر والصراع العرقي ام الديني ام الثقافي، وبالأمكان توظيفها لتحقيق نقله نوعية سياسيا واقتصاديا تؤدي الى الاستقرار والتقدم والازدهار، وهناك العديد من تجارب ادارة التنوع والتعدد الناجحة لاسيما على مستوى الانظمة الفيدرالية، استطاعت ان تحقق لمجتمعاتها التقدم والاستقرار المنشود، وعلى الرغم ان لكل منها خصوصيتها الفكرية والثقافية الا انه يمكن الإفادة من بعض جوانبها التي تقترب او تتشابه مع البيئة العراقية، وأوضاعها الاجتماعية والسياسية وتكون ذات تاثير ايجابي، ومن ثم تضمينها كجزء من استراتيجية بناء هوية وطنية للعراق، ولذلك سيتم التركيز على أهم تجربتين ناجحتين في العالم على مستوى الانظمة الفيدرالية وهي:

التجربة الهندية: تعد من الأولى عالميا في حجم التنوع والتعدد وتحديدا على مستوى الاعراق واللغة، والثانية من حيث عدد السكان فيها، ومنذ اعلان استقلالها عام(١٩٧٤) عن بريطانيا لم يعتقد أنها ستتمكن من الحفاظ على وحدتها، لاسيما بعد ظهور عدد من الفكار والأراء السياسية رجحت "بتفتيت وحدتها وتعرضها لحروب اهلية وصراعات سياسية بسبب حالة التنوع والتعدد الهائل الذي تمتلكه والذي زاد من عمق الاختلاف والافتراق لدرجه انه من الممكن ان يهدد وحدة البلاد وهويتها الوطنية"[٢]، لكن الهند تمكنت حكومة وشعبا وبوقت قياسي من بناء دولة قومية موحدة

---

[٢٧] عطا الله سليمان الحديثي، تعدد القوميات في ماليزيا و دورها في تطور امها السياسي واستقرار، مجلة كلية التربية، جامعة واسط، العدد ١٣، نيسان ٢٠١٣، ص١.

[٢٨] David Brown,the state and ethnic politicsin south east asia,London,1994,p18-22.

ذات هوية وطنية راسخة، وشكلت حالة النضوج الفكري والسياسي التي تمتعت بها الادارة العليا لحكومة الهند منذ استلامها السلطة في خمسينات القرن الماضي بقيادة (نهرو)[*] ، احد أهم اسباب إرساء الأسس الفعلية لبناء دولة قوية وموحدة، اذ ركزت على كيفية ادارتها للتنوع والتعدد الذي تتميز به وسعت الى جعله سببا لزيادة التلاحم والانسجام وليس الصراع والانقسام، وأكد (نهرو) ان التنوع والتعدد هو جزء اساسي من الخصوصية المميزة للهوية الهندية وجعلها ذات صفة تعددية مبنية على اساس القناعة والرغبة في التعايش السلمي بعيدا عن فرض حالة الأندماج والتفاعل بالقوة، وان مسالة احترام الحقوق وقيم ومباديء الشعب الهندي يجب ان تكون غاية لدى الجميع للوصول الى حالة الاستقرار والوحدة، وليست مجرد وسيلة تمثل حكومة ما او مكون معين للاستئثار بالسلطة او بناء دولة موحدة ظاهريا على حساب رغبات وخصوصيات باقي مكونات المجتمع الهندي.

وعبر هذه الرؤية يمكن ان نحدد ابرز ملامح عملية ادارة التنوع والتعدد في النظام السياسي الهندي:

١- اضفاء صبغة دستورية وتشريعية فاعلة حول مسألة التنوع والتعدد ونقلهما من الجانب الضيق الى الجانب الأوسع، اي نقلها من الطبقة السياسية فكرا وسلوكا الى المجتمع الهندي ككل، ولذلك "كفل الدستور الهندي لاي مجموعة من المواطنين لهم لغة او ثقافة ام دين خاص الحق كاملا في حمايتها ومنع اي حاكم محلي من اصدار قوانين تصادر او تمنع ذلك الحق او تفرض عليه ثقافة الاغلبية التي تعيش تحت سيادته"[١].

---

[*] نهرو (١٨٨٩- ٩٦٤): جواهر لال نهرو من اهم زعماء حركة الاستقلال الهندي، واول رئيس وزراء للهند بعد الاستقلال والذي استمر فيه حتى وفاته، وكان له دور مهم في تشكيل التقاليد السياسية للهند ولذلك يلقب بمهندس الهند الحديثة، للمزيد ينظر مقال منشور عن رئيس وزراء الهند نهرو في الشبكة العالمية للانترنيت على الموقع

www.wikipeda.org

[٢٩] محمد بن جماعة، التعددية الثقافية ومفهوم الهوية المتعددة الابعاد، بحث منشور في المؤتمر الوطني الاول للامن الفكري، جامعة الملك سعود، ٢٠١٥، ص ١٨.

٢- الاعتماد على اسلوب التطبيع كجزء من خطة الاندماج والتعايش السلمي داخل المجتمع الهندي وجعلها جزءاً من قناعاتهم الفكرية وسلوكهم التفاعلي والابتعاد تماما عن فرضها قسريا او تكون معبره عن ايديولوجية السلطة القائمة، وتطبيق هذا الهدف أنعكس مباشرة على الواقع السياسي الهندي واستقراره، مما اسهم في بناء دولة وطنية قائمة على اسس قانونية ومؤسساتية ثابته، والجميع ينتمي لهوية وطنية موحدة تحترم وتحمي الهويات الفرعية.

٣- اعتماده أسلوب المرونة والاستيعاب، اذ لم تتوقف عملية ادارة التنوع والتعدد عند حد أحترام وحماية حقوق الاقليات دستوريا، وانما منحهم ايضا حرية انشاء وادارة المؤسسات والهيئات التي يمكنها ان تعزز وجودهم الثقافي وبعيدا عن اي اقصاء او تهميش، ونجد ان القانون الهندي "منح الحق لأي جماعة عرقية او دينية سواء في المجالس او المحلية بتكوين مؤسسات او حتى جهاز حكم يمكنه ان يحقق حاجاتهم ومتطلباتهم في ما يتعلق بخصوصية هويتهم الفرعية شرط ان يكون ضمن سياقات التوجه الديمقراطي ويمثل اغلبية الناخبين ضمن تلك الجماعة العرقية او الدينية ولذلك وصفت الفيدرالية الهندية من اكثر النماذج استجابة لطلبات الاعتراف السياسي او الحكم الذاتي"[٢].

ان توجهات واسلوب هذه الادارة تمكنت من تحقيق الاستقرار السياسي المنشود وتوظيف التنوع والتعدد من اجل بلورة الامة الهندية وهويتها الوطنية في ظل نظامها الفيدرالي الحاكم، ونجد ان وحدة الولاء والانتماء والاستقرار السياسي الذي شهدته منذ استقلالها قاد نحو النمو والتطور، اذ تصنف اليوم من الدول الصناعية وتمكنت الحكومة الهندية من ربط خططها الاقتصادية بالمؤشرات الدولية وتحديدا مؤشر عالمية الابتكارات العلمية والتنافس الاقتصادي.

التجربة الماليزية: تمثل واحده من اهم التجارب الناجحة في إدارة التنوع والتعدد، وحولته لظاهرة إيجابية أسهمت بتحقيق الاستقرار إجتماعيا واسياسيا، أما على المستوى الاقتصادي تمكنت من تحقيق طفرة نوعية ومتطورة، ومن استقلال ماليزيا عن الاستعمار

[٣٠] محمد بن جماعة، التعددية الثقافية ومفهوم الهوية المتعددة الابعاد، مصدر سبق ذكره،ص ص١٩-٢٠.

البريطاني العام (١٩٥٧) بدأت النخب الاجتماعية والسياسية تسعى نحو وضع أسس متينة لبناء دولة وطنية موحدة، تتجاوز عبرها حالة الاختلاف والصراع الذي عانت منه طويلا في ظل الاستعمار، وتميزت تلك المرحلة بتبني فكرة "ان الملاويين يجب ان يهيمنوا على ماليزيا وفرض القومية الملاوية على باقي الجماعاتى الاثنية والثقافية وتحويلها لهويات فرعية ثانوية"[١]، ونتيجة لذلك سادت في ماليزيا حالة من الانقسام والصراع الاجتماعي والسياسي وأنقسم عرقيا بين (الملاويين والهنود والصينيون) ودينيا بين (المسملين والهندوس والبوذيين)، وعلى الرغم من حدة هذا الانقسام الذي وصلت ذروته في نهاية ستينات القرن الماضي إذ احتدم الصراع في ماليزيا لدرجة الصدام المسلح، وعلى أثر ذلك ظهرت مبادرة مشتركة بين الحراك الاجتماعي والسياسي تطالب بضرورة القضاء على حالة الانقسام السائدة في المجتمع الماليزي، لانها ظاهرة خطرة باتت تهدد الامن والاستقرار المجتمعي، وأهتمت تلك النخب بنقل تلك الظاهرة من الجانب السلبي الى الايجابي لخلق بيئة فكرية وسلوكية تعمل على تحقيق التعايش السلمي بين الماليزيين، من هنا بدأت تعمل هذه النخب على على إبتكار وسائل وآليات من اجل " منح الشعب الماليزي المتعدد عرقيا ودينيا شعورا مشتركا لانتمائهم لهوية وقومية مشتركة يجتمع الكل حولها وتصبح هي هدفهم ومصيرهم"[٢].

وأدركت النخب الاجتماعية والسياسية في ماليزيا أن عملية تحقيق ذلك الهدف يتطلب نشر الوعي والثقافة لدى كل ماليزي بأهمية قبول الاخر والتعايش المشترك وفق المنفعة والمصير الواحد، كما وجدت ان نشر ذلك لايكفي لحل الأشكالية وانما يجب ترسيخه في فكر وسلوك كل فرد ليشمل جميع الاطراف، وتدريجيا ستكون هذه الفكرة الاساس الذي يتعامل عبره المجتمع ويؤمنوا ان ماليزيا هي وطن الكل على اختلاف تنوعهم،

---

[٣١] ينظر عطاالله اسماعيل الحديثي، مصدر سبق ذكره، ص٦، وللمزيد ينظر نجم عبد طارش، التعددية وأثرها على الوحدة الوطنية، دراسة النموذج الماليزي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٠، ص٢٤٤.

[٣٢] **Kua.k,s, polarization in Malaysia, the root causes, Malaysian chines research and resource center, Kuala Lumpur,1987,p44.**

ويتم التعامل والتفاعل معهم وفق مبدأ المواطنة والتي ستسهم في خلق روح وطنية مشتركة قادرة على بناء هوية وطنية متماسكة ودولة مستقرة آمنة، هذه الافكار تم تضمينها لاحقا في الدستور الماليزي " الذي منح لكل الجماعات العرقية والدينية حقاً دستوريا لحماية ودعم خصوصياتهم الثقافية والدينية وبشكل متساوي وبما يضمن تطويرها بشكل متساوي بعيداً عن الاقصاء والتهميش"[٣].

أن عملية ترسيخ وممارسة المواطنة الفاعلة فيما بين المجتمع الماليزي مع التأكيد على أحترام كل الهويات الفرعية وخصوصايتها الثقافية، وبشكل لايتعارض أو يلغي الهوية الوطنية الأم عد أنجاز كبير لتلك النخب إذ تمكنت من صهر الهويات الفرعية داخل هوية وطنية جامعة عبر احتوائها بأسلوب براغماتي تمثل " بتقديم نوع من التنازل الجزئي المتبادل لكل مجموعة لصالح الحفاظ على العيش والتوافق المشترك وعد حلاً لمشكلة عدم التجانس العرقي والديني، وأقراراً للتعددية وبناء وحدة وطنية قائمة على أسس التنازلات المتبادلة ما بين جميع تلك المجموعات وفق مبدأي الشراكة والتعاون"[١]، ونجد ان حالة نضوج الوعي والادراك لدى النخب الاجتماعية والسياسية في ماليزيا كان له الدور الاكبر في دعم وتحقيق الاندماج والتعايش المشترك بين الماليزيين، لاسيما أنهم تمكنوا من نقله وترسيخه في وعي وسلوك الافراد ونتج عنه تدريجيا تثبيت دعائم أسس بناء دولة المؤسسات والمواطنة والوصول الى الاستقرار المجتمعي المنشود، كما أسهمت في نمو وتطوير الاقتصاد الماليزي ليصبح ضمن أفضل الاقتصاديات الواعدة عالمياً، مما مكن ماليزيا دولة وشعبا لتصبح من أهم الدول الناجحة في عملية إدارتها للتنوع والتعدد وحولته لظاهرة إيجابية فاعلة ومصدرا للتنمية والتطور والاستقرار.

ثانيا: آليات بناء الهوية الوطنية العراقية

ان نجاح العديد من التجارب الدولية في ادارة التنوع والتعدد ومنهما التجربة الهندية والماليزية، والتي يمكن الاعتماد عليهما كنماذج إيجابية وتتبنى منهما النخب الاجتماعية

---

[٣٣] ينظر الدستور الماليزي، الجزء الثاني، المادة رقم(٨) والمادة رقم(١٢) الفقرة(١-٣).

[34] **Ku a.k,s, op-cit, p 45.**

والسياسية العراقية الكثير من من الافكار وتضمينها كجزء من إستراتيجية العراق لبناء هوية وطنية، لاسيما ان تلك التجارب تقترب الى حد ما من واقع البيئة العراقية ويمكن ان تمثل انموذجا واقعيا تستطيع النخب العراقية إعتمادها في عملية إدراكها لملف التنوع والتعدد في العراق، بقدرة واكبر وثبات اعمق وتحويلها لظاهرة ايجابية فاعلة تقود المجتمع العراقي نحو الاستقرار المجتمعي، ومن اجل ضمان نجاح هذه الاستراتيجية لايكفي فقط الاعتماد على تلك تجارب وانما يتطلب ذلك وضع سلسلة من الآليات من شأنها ان تعمل على حل إشكالية غياب المقومات الاساسية في بناء هوية وطنية، ويمكن ان نحدد هذه الاليات بآلاتي:

١- تفعيل سيادة القانون : ان مبدأ سيادة سيادة القانون يعني أمتثال الجميع له، ولايقتصر على افراد المجتمع وانما يشمل سلطات الدولة ومن يديرها إذ يجب ان يخضعوا لحكم القانون، وتشكل سيادة القانون احد ركائز بناء دولة قوية قادرة على تحقيق العدالة والمساواة وتكافأ الفرص بشكل يشمل مشاركة كل فئات المجتمع بعيدا عن الاقصاء والتهميش، وكلما إرتفعت قوة سيادة القانون أزدات قوة وفاعلية الدولة لممارسة سلطاتها وتمتع القضاء بالاستقلال التام، ويضاعف من نزاهة الاجهزة الرقابية من اجل القضاء على آفة الفساد المالي والاداري المستشري في العراق، وما تحقق ذلك سيؤدي الى رفع ثقة المواطن بقانون الدولة وتنتشر ثقافة وتعزيز احترام حقوق الانسان العراقي، الذي عانى من التهميش والتمييز وفقدان الشعور بالأمن والأستقرار، اذن عدالة القانون تدفع المواطن نحو تنامي شعوره بالولاء والانتماء للدولة العراقية وقوانينها بدلا من ولاءه لهوياته الفرعية واضعاف وجودها وتاثيرها تدريجيا.

ونجد ان عملية تفعيل مبدأ سيادة القانون سيسهم في إعادة الاعتبار لقانون الدولة وسلطتها السياسية وبشكل يتناسب مع تاريخ وحضارة ومكانة العراق، كما سيقود نحو تركيز الحكومة وبشكل جاد على عملية الاصلاح السياسي عبر أستيعاب مختلف الافكار والطروحات السياسية بما يخدم المصلحة العامة، ويمنحها أيضا أستقلالية كبيرة في إدارة ملف المصالحة الوطنية بعيداً عن تاثيرات القوى الداخلية و الخارجية، الامر الذي سيعيد الثقة بين جميع الأطراف ودعمهم لفكرة مشاركة الجميع في العملية

السياسية ونبذ ظاهرة الغاء الآخر، التي تميزت بها الحكومات السابقة بعد العام (٢٠٠٣)، إذ شجعت على الولاءات الضيقة للهويات الفرعية وأعتمدتها جزء من خطابها السياسي، فضلا عن دعمها وممارستها للمحاصصة السياسية والطائفية، مما قاد نحو زيادة حالة الأنقسام والصراع داخل المجتمع وتفشي ظاهرة العنف المجتمعي في سبيل حصولها على المزيد من المكاسب السياسية، وشكلت توجهاتها تلك خطراً على وحدة العراق وسلامته وأستقراره نتيجة لعدم تفعيل مبدأ سيادة القانون.

٢- ترسيخ اسس المواطنة الفاعلة: ان المجتمع العراقي يحمل في طبيعته السايكولوجيه الكثير من الصفات الايجابية مثل المحبة والتسامح وكرم الاخلاق وروح التعاون والمشاركة، وهي جزء من موروثه التقليدي، لكنه بالمقابل يفتقد بشدة لثقافة تقبل التنوع والتعدد، اذ ممكن ان يتأقلم معها لكنه لايتقبلها بشكل يدفعه نحو احترام الاختلاف في الرأي والفكر، مما ادى الى عدم اقراره بالتنوع والتعدد فكراً وسلوكاً وغاب عن شخصيته ثقافة التسامح والتعايش المشترك مع الاخر، ولأن طبيعة شخصيته تميل نحو الاستعلاء والتعصب ضد الاخر كان دوما يمارس العنف لدرجة اصبحت حالة العنف ظاهر اجتماعية متفشية، والمتغيرات السياسية والاجتماعية بعد العام(٢٠٠٣) افرزت حالة خطيرة من الانقسام والتناحر فاقمت من ظاهرة العنف وانتشارها وممارستها ضد الاخر بشتى الصور، وبينت العديد من الدراسات الاجتماعية ان المجتمعات ذات التنوع والتعدد لا يمكنها الوصول الى "اي شكل من اشكال الاستقرار المجتمعي في ظل بيئة لاتقبل التنوع والتعدد وتقر به، ولا تتسامح مع اشكال الاختلاف الاجتماعي لديها مما يقودها نحو الصراع ومن ثم العنف داخل المنظومة الاجتماعية وانعكاسه على واقعها السياسي والاقتصادي"[١].

ولهذا فان تطبيق الديمقراطية في العراق لم تتكلل بنجاح وعانت الكثير من المشكلات، لأن كلا من القائمين على السلطة والمجتمع معا ايضا لم يمتلكوا ثقافة الاقرار بالتنوع

---

[٣٥] سهيل مقدم، "من أجل استراتيجية فعالة في مواجهة العنف الاجتماعي"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد (الثامن)، يونيو ٢٠١٢ ، ص٣٧٧.

والتعدد، واستمرار ثقافة الأنوية والاستعلاء في عمق تفكيرهم وتصورهم عن الآخر وعدم تحررهم منها، وبدون نشر ثقافة الوعي بالمواطنة وأدراك أهمية وجودها وترسيخها بشكل فاعل في الممارسات اليومية التفاعلية داخل المجتمع، لايمكن التحرر من حالة الأستعلاء والتعصب ولا القضاء على ظاهرة العنف المستشري في العراق، والمواطنة الفاعلة بصورتها الأيجابية وحدها القادرة على نشر لغة الحوار والتعايش السلمي بين أطياف المجتمع، كما انها ترتبط بشكل وثيق بالاستقرار المجتمعي لانها " تقوم على التوافق بين المجتمعات عبر ابرام عقد اجتماعي فيما بينهم يتم بموجبه اعتبار المواطنة هي المصدر الفعلي للحقوق والواجبات لكل من يحمل جنسية الدولة التي يعيش على ارضها دون اي تهميش على اساس الدين او العرق او النوع"[٢].

من هنا ندرك ان المواطنة تمثل آلية مهمة لبناء هوية وطنية عراقية خالصة، إذ عبرها يمكن أحتواء حالة الاختلاف والانقسام ما بين المجتمع، لان ترسيخ روح المواطنة ونشر ثقافتها سيرسل إشارات مطمئنة لكل فرد بأن حقوقه محترمة ومصانة، مما يسمح في زيادة اللحمة الاجتماعية والقضاء على ظاهرة العنف والتهميش والاقصاء، ان خلق بيئة ثقافية بين أفراد المجتمع تؤمن بالحوار والتعايش السلمي، وتقر بظاهرة التنوع والتعدد بشكلها الايجابي من قبل الاوساط الرسمية والشعبية، تتطلب وضع سياسات شاملة يكون الهدف منها تحويل تلك الظاهرة الى مصدر قوة يدعم مسيرة بناء دولة المؤسسات وهويتها الوطنية.

٣- تنمية وتطوير مناهج التربية والتعليم: تشكل عامل مهم لبناء هوية وطنية وتعزيز وجودها في وعي وادراك الفرد العراقي، وعبرها سيتم صهر جميع الهويات الفرعية في هوية وطنية جامعة يكون الولاء والانتماء اليها فقط، أن عملية تنمية وتطوير مناهج التربية والتعليم ستضمن "احداث التغير الاجتماعي لانه يمد الفرد بالافكار والمعلومات التي تمكنه من التحرر من الطروحات الفكرية والثقافية الموروثة والتي تعيق تطور وتقدم

[٣٦] المصدر نفسه ، ص٣٧٨.

المجتمع مما يؤثر على قيمه وسلوكه واسلوب حياته"[١]، ان نشر ثقافة الوعي بالقيم الوطنية والمواطنة في مناهج التربية والتعليم ستدفع الجميع نحو ممارستها فكرا وسلوكا نتيجة ترسخها في العقل الفردي والجمعي.

وتقود المجتمع تدريجيا نحو الانفتاح والمشاركة الفاعلة في الحياة السياسية وترسيخ ثقافة الحوار والتفاوض والتعايش السلمي بدلا من الصراع والتناحر، كما تدفعه لأختيار الحياة المدنية والمشاركة في العملية السياسية بقوة الامر الذي يجعله مشاركاً فاعلا في بناء وطنه.

وعملية التطوير هذه يمكن تطبيقها على مستويين، الاول يرتبط بالمناهج الدراسية والثقافية إذ يجب ان تركز على البناء القيمي والأخلاقي للفرد، ليصبح الافراد فاعلين إجتماعيين يؤمنون بالانفتاح والمشاركة، ويمتلكون فكراً ونضوج سياسي مستقل ليتمكنوا لاحقا من إجراء التغيرات الاجتماعية والسياسية المطلوبة وفق القانون والمسار الديمقراطي، وهذه المناهج يجب ان تتبنى أسلوب التنمية البشرية التي تحترم وتحافظ على حقوق الانسان وحرياته الأساسية.

اما المستوى الثاني، يتعلق بالمؤسسة التعليمية والتربوية ذاتها، والعمل من قبل السلطتين التشريعية والتنفيذية وبمشاركة فاعلة للنقابات والجمعيات التربوية والتعليمية على وضع أسس وقواعد قانونية لدعم قوة أستقلاليتها الفكرية والثقافية والادارية، وحمايتها من تنافس القوى والاحزاب السياسية للتدخل في شؤونها والهيمنة عليها، ونرى ان عملية المحاصصة السياسية والطائفية التي تمارسها بعض القوى السياسية والحزبية المتنفذه قد شكلت ثقلاً عليها، لاسيما انها شوهت صورتها وصورة العاملين فيها مما اضرت بالمستوى التعليمي بشكل واضح، ان الممارسات السلبية التي تمارسها تلك القوى ضد المؤسسات التعليمية أنتجت داخلها جماعات تؤمن بالولاءات الضيقة وتعمل على توطيد حالة الانقسام الفكري والاجتماعي، وسعت الى نشر رؤيتها الثقافية والتاريخية ذات

---

[٣٧] حسن محمد كمال حسن، "رؤية مستقبلية لتحقيق التكامل بين التعليم العالي النظامي وغير النظامي في البلاد العربية"،اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٤،ص٩٨-١٠٠.

النزعة السلطوية والاستعلائية وعمدت على نقلها الى الاجيال الجديدة، وعلى الرغم ان هذه الجماعات تشكل أقلية داخل المؤسسة التعليمية لكنها أثرت سلبيا عليها، عبر تحويلها لبيئة خصبة لنشر الولاء والانتماء للهوية الفرعية وتشظيها وجعلها البديل عن الهوية الوطنية وتعزيزها، بعد ان كانت المؤسسة التعليمية فيما مضى هي من تسهم في توطيد وغرس الشعور الوطني.

٤- تحقيق عملية الاندماج الاجتماعي: ان مفهوم الاندماج يعني الوصول الى حالة من الانصهار بين كل القوى الاجتماعية على اختلافها وتنوعها لتصبح وحدة واحدة، مما يتطلب وجود سلسلة من التوجهات الاجتماعية والسياسية والدينية التي تتضامن وتتعاون فيما بينها للوصول اليه، وفي ظل غياب هوية وطنية جامعة ينتمي الجميع اليها لايتحقق اي شكل من أشكال الاندماج، مما يجعلنا ندرك مدى أهميته وقدرته في القضاء على حالة الانقسام والصراع المجتمعي ووقفه لكل اشكال العنف وممارسته، والاندماج الاجتماعي يسهم في خلق بيئة توافقية متوازنة بين كل فئات المجتمع ويدفعه نحو التفاعل والتعاون وفق مبادئ التسامح والمساواة والعدالة، لاسيما انه يركز " على الفئات الاجتماعية التي تعاني من الاقصاء والتهميش والحرمان النسبي ويسعى الى تحقيق تكافؤ الفرص والمساواة من اجل الوصول الى الموارد والثروات ومشاركتها مع الجميع بشكل متوازن وعادل"[١].

إذن يهدف الاندماج لتحقيق مبادئ العدالة الاجتماعية وتفعيل حركة المشاركة في الحياة العامة لأشباع الحاجات والمتطلبات الأساسية للجميع دون أستثناء، وينقسم الاندماج الاجتماعي الى أربعة أنواع رئيسة هي" المعياري ويقصد به المواءمة بين المعايير الثقافية وسلوك الافراد، والثقافي المواءمة بين المعايير الثقافية المختلفة، التواصلي ويقصد به مدى التواصل داخل النظام الاجتماعي، اما الوظيفي يعني مدى الاعتماد المتبادل بين

[٣٨] Antigha Okon Bassey, Cletus Ekok Omono, Patrick Owan Bisong and Umo Antigha Bassey, States and Local Government Areas Creation as a Strategy of National Integration or Disintegration in Nigeria", Journal of Educational and Social Research, Volume(3), Number(1), January 2013, P:238.

وحدات النظام وتقسيم العمل"[٢]، ويجد بعض المختصين في الدراسات الاجتماعية ان مسألة تحقيق الاندماج الوطني في أي مجتمع يجب عليه أعتماد مجموعة من الآليات تتمثل " بدمج المعايير الثقافية والعمل على مشاركة القيم وأساليب التعبير وأنماط الحياة واللغة المشتركة، تضييق الفجوة بين النخب والجماهير والمناطق الغنية والفقيرة وبين المدينة والريف، حل الصراعات وفق الحوار وبعيدا عنة ممارسة العنف، مشاركة الخبرات المتبادلة بين جميع الافراد لاكتشاف ما مروا به من تجارب مهمة مشتركة"[٣]، وانطلاقا من ذلك نجد ان الاندماج الاجتماعي يشكل المرحلة النهائية في عملية بناء هوية وطنية عراقية خالصة، ولان كلاهما مترابطان لايمكن ان نتصور وجود اي شكل معين من الاندماج بين افراد المجتمع العراقي طالما لاتوجد أسس متينة وقوية لمشروع بناء هوية وطنية جامعة، والاخير إذ تم بناءه وتحقيقه وفق الاستراتيجية الوطنية التي أشرنا اليها سابقا، فأن الوصول الى مرحلة الاندماج سيعزز من مكانة وقيمة الهوية الوطنية لدى كل مواطن يعيش على أرض العراق، وسيقضي تدريجيا على تشظي الولاء والانتماء للهويات الفرعية ويحدد دورها وتأثيرها على الواقع السياسي العراقي.

الخاتمة:

ان اشكالية الهوية في العراق استمرت مع تطور مراحل التاريخ السياسي العراقي، وسعت العديد من القوى الاجتماعية والسياسية الى بلورة مفهوم الوعي بالهوية الوطنية، الا ان الظروف السياسية والاجتماعية حالت دون تحقيقه، وادت الى تقوية الهويات الفرعية على حساب بناء وترسخ الهوية الوطنية الجامعة.

وعد ضعف الادراك والوعي لدى العقل الفردي والجمعي باهمية الهوية والوطنية وقدرتها على تحقيق الاستقرار المنشود، ابرز العوامل التي فاقمت من قوة الهويات الفرعية وقدرتها في التاثير على المجتمع والسلطة معا، ولحل هذه الاشكالية بشكل جذري يتطلب ذلك وضع استراتيجية وطنية شاملة تركز على مسالة نشر الوعي

---

[39] Ibid, p 239.
[40] Ibid,p240.

بضرورة بناء هوية وطنية عراقية فاعلة ومؤثرة على مستوى القوى الاجتماعية والسياسية، ولذلك يجب وضع خطط وبرامج للتنمية الانسانية لنشر روح التسامح ورفض التعصب والعنف واحترام الراي الاخر، وترسيخ الوعي بالمواطنة الايجابية ونشر ثقافتها، الامر الذي سيقود حتما نحو اعادة النظر بالافكار والعادات والتقاليد الموروثة، ويعمل على تأهيل نمط تفكير العقل العراقي واخراجه من دائرة موروثه التاريخي والسياسي، الذي بني على اساس الولاء والانتماء للهويات الفرعية، وبالنتيجة فأن تحقيق ونجاح هذه المتطلبات سيدفع الجميع الى انتاج بيئة تفاعلية تدين بالولاء والانتماء للوطن الواحد وهويته الجامعة الموحدة.

الملخص

ان إشكالية بناء هوية وطنية عراقية، لاتعود في أسبابها الى طبيعة التعدد والتنوع الذي يمتاز به المجتمع العراقي، وأنما الى أسباب اخرى منها ضعف الوعي بماهية الهوية الوطنية، وغياب الادراك والشعور بها لدى العقل الفردي نتيجة لسيطرة العقل الجمعي الديني والقومي والعشائري على البنية الفكرية والاجتماعية، مما أوجد خللا واضحا فيها، أنعكس بشكل مباشر على فكر الفرد والمجتمع وسلوكهما، و أسهم في تشظي الأنتماء والولاء وأثر على الخيارات السياسية الوطنية.

ان ضعف النضوج الفكري والسياسي للسلطات التي تعاقبت على حكم العراق منذ نشأة دولته المعاصرة، وعدم قدرتها على خلق هوية وطنية جامعة وبنائها وترسيخ الشعور بها على أسس المواطنة الفاعلة، وفشل تلك السلطات في إدارة هذا الملف على الرغم من تشخيص الأسباب الرئيسة لأزمة الهوية الوطنية، أدت الى تقوية الشعور والانتماء الى الهويات الفرعية.

لقد تفاقمت حدة هذه الأزمة بعد غزو العراق وإحتلاله في العام (٢٠٠٣)، وأدت الى تصاعد العنف والصراع المسلح مما هدد أمن العراق وأستقراره وكيانه

Abstract:

The problem of building an Iraqi national identity, is no longer due to the nature of diversity that characterize the Iraqi society, But for other reasons, including a lack of awareness of what national identity is, and the absence of awareness and feeling in the individual mind as a result of the control of the collective mind of religious and the national and tribal on intellectual and social structure, which created a clear imbalance in them, which was directly reflected on the individual's thinking and society and their behavior, that contributed to the fragmentation of belonging and loyalty that impact on national political options.

The weakness of the intellectual and political maturity of the authorities that have followed the rule of Iraq since the emergence of its contemporary state, and their inability to create and build a national identity, and consolidating their sense of citizenship on the basis of active citizenship, beside the failure of those authorities to manage this file despite the diagnosis of the main reasons for the of national identity, which led to the strengthening of feeling and belonging to the sub-identities.

The crises worsened after Iraq's invasion and occupation in 2003 and led to escalating violence and armed conflict, threating Iraq's security, stability and entity.